الأمم المتحدة

A/76/332/Add.4

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون

Distr.: General
22 September 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عملا بالمقرر 75/573 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، يشرفني أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفا أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة مساء يوم الأربعاء، 22 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة التاسعة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.9). وتتضمن الوثيقة A/76/332 والإضافات من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أدلي بها في الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، وفي الجلسات من التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.3 و A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و A/75/PV.17-A/76/PV.9).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

توغو (انظر أيضا A/76/PV.9، المرفق الأول)

خطاب السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو

أدلي به يوم الأربعاء 22 ايلول/سبتمبر 2022 في الدورة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

على غرار العام الذي سبقه، اتسم عام 2021 أيضا بقدر كبير من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19. قبل بضعة أشهر، ورغم تزايد الأمل في القضاء التدريجي على الجائحة، والذي كان الفضل فيه على الأخص للبراعة العلمية التي سمحت بتوفير اللقاحات للعالم، إلا أن عودة الإصابات المتعددة تثير القلق، ومتحور دلتا يجبرنا أخيرا على رفع مستوى يقظتنا مرة أخرى. والواقع أن الجائحة قد أدت إلى عودة الفقر بشكل كبير وساهمت في زيادة اتساع التفاوتات الاجتماعية والفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفقا للبنك الدولي، تسببت الجائحة في أول ركود في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ 25 عاما. والحالة تبعث على قلق بالغ في البلدان ذات الاقتصادات الهشة، وخاصة في أقل البلدان نموا.

وبغية تجاوز صدمات جائحة كوفيد-19، يتعين علينا أن نعالج بجدية مسألة ديون البلدان النامية.

وإذ أرحب بقرار مجموعة العشرين الموافقة على مبادرة تعليق سداد خدمة الديون في العام الماضي، أود أن أكرر دعوة الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة إلى إلغاء عبء ديون بلداننا أو على الأقل تخفيفه. ولذلك من المهم أن يسعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة لنتائج مؤتمر قمة باريس المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية من أجل تمكين بلداننا من التغلب على آثار الجائحة وضمان الإنعاش الاقتصادي المستدام لمرحلة ما بعد كوفيد-19.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم بلدي مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي يشارك في قيادتها التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة، وتحالف اللقاحات، ومنظمة الصحة العالمية، بالشراكة مع اليونيسيف والبنك الدولي. إن مجرى عمل مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع للتحالف ويقوم الآن بتسريع تطوير وتصنيع لقاحات كوفيد-19. ورغم أن هذه المبادرة ساعدت على تيسير حصول الفئات السكانية الأكثر حرمانا على اللقاحات، لا تزال الفجوة في اللقاحات واضحة جدا والنتائج أقل بكثير من التوقعات بالنسبة للبرنامج. وفي الواقع، بينما تم بالفعل تطعيم أكثر من 50 في المائة من السكان في بلدان الشمال، إلا أنه في أفريقيا، على سبيل المثال، لم يحصل على اللقاح سوى قرابة 1 في المائة.

فلا يمكن أن نبذل جهودنا للقضاء على الجائحة بشكل حصري أو بدون توزيع متساو للقاحات المتاحة للتمكين من التلقيح الجماعي لسكان البلدان الأفريقية.

ولتحقيق هذا الهدف نشجع وندعم الجهود الجارية لتوفير فرص متكافئة للحصول على اللقاحات من أجل ضمان مناعة القطيع بشكل فعال على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

مثلما هناك تفاوت في التمتع بالحق في الحصول على اللقاح فإن الانتعاش العالمي ينطوي أيضا على خطر تقسيم العالم إلى كتلتين. فمن ناحية، تستطيع معظم الاقتصادات المتقدمة الحصول على اللقاح ويمكن أن تتوقع تطبيعا سريعا للأنشطة، في حين أن البلدان التي لا تتوفر لها سوى فرص ضئيلة أو معدومة للحصول على اللقاحات ستظل تواجه عودة ظهور الإصابات وزيادة الوفيات. تلك الصورة لعالم مستقطب يواجه محنة مشتركة ليست الصورة التي ننشدها.

ولذلك فإن مسؤوليتنا هي ضمان أن يعود الانتعاش العالمي بالنفع على الجميع. وفي ضوء التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم، لم يعد بوسع تعددية الأطراف أن تكون مجرد آلية دبلوماسية أخرى لمعالجة تلك المسائل. إذ يجب أن تعمل على تشكيل نظام عالمي وطريقة مبتكرة لتنظيم العلاقات الدولية القائمة على التعاون وسيادة القانون والعمل الجماعي ومبادئ الرخاء العالمي المشترك.

السيد الرئيس،

إن حالة الطوارئ الحالية ليست حالة طوارئ صحية فحسب، بل هي حالة بيئية أيضا. هناك حاليا أعراض مثيرة للقلق تظهر على المناخ. إن تغير المناخ هو أكبر تحد تواجهه البشرية في العقود الأخيرة.

والخطر الذي يهدد المجتمعات البشرية والنظم الإيكولوجية من جراء الاحترار العالمي آخذ في الازدياد. إن الآثار الكارثية لتغير المناخ واضحة على جميع القارات، بما في ذلك ذوبان الأنهار الجليدية، والأعاصير، وارتفاع مناسيب مياه البحر، والجفاف الذي يشعل الحرائق في مناطق بأكملها، مما يترك شعوبنا معرضة للخطر الشديد.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن التقرير السنوي عن الفجوة بين الاحتياجات وآفاق خفض انبعاثات غازات الدفيئة يشير إلى أنه حتى لو تم تنفيذ جميع الالتزامات غير المشروطة الحالية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ فإن درجات الحرارة ستظل ترتفع بمقدار 3,2 درجة مئوية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مناخية أكثر انتشارا وتدميرا.

ولذلك سيتعين تكثيف الجهود الجماعية الحالية بمقدار خمسة أضعاف لبلوغ هدف خفض الانبعاثات البالغ 1,5 درجة مئوية، على النحو الذي أوصى به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الخاص عن تغير المناخ والأراضي.

يجب أن نتخذ إجراءات ويجب أن نفعل ذلك الآن. ولهذا السبب يشجع بلدي الحكومات والشركات والمدن وجميع المؤسسات المالية على الانضمام إلى التحالف العالمي لتحييد أثر انبعاثات الكربون. ونرحب أيضا بحقيقة أن البلدان التي تمثل أكثر من 65 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية قد قطعت التزامات طموحة بشأن هذه المسألة، في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو، اسكتلندا، وأنها تدعو الآخرين إلى الانضمام إليها.

السيد الرئيس،

في بلدي، توغو، على الرغم من أن آثار جائحة كوفيد-19 على الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية تبطئ كثيرا جهودنا لتعزيز التنمية البشرية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الأمن البشري ورفاه السكان لا يزالان في صميم السياسة العامة للحكومة. وهذه الحاجة توجه العمل اليومي للمبادرات التي تقودها القطاعات، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات ضعفا، أي النساء والأطفال والشباب.

إن خارطة طريق الحكومة، المعتمدة في أعقاب الجائحة بالاقتران مع خطتنا الإنمائية الوطنية، تجسد رؤيتنا المشتركة لجعل توغو بلدا يتسم بالتماسك والسلام – دولة حديثة ذات نمو اقتصادي شامل ومستدام.

ويتطلب تحقيق أهدافنا اتخاذ إجراءات ملموسة تضمن، في جملة أمور، الحصول على مياه الشرب، والحصول على التعليم والرعاية الصحية الجيدين، والحصول على الطاقة، والمشاريع الريفية والأعمال التجارية الزراعية، والإنتاجية وتكوين الثروة، والعمالة، وتمكين المرأة والشباب، والحماية الاجتماعية.

وبصورة أكثر تحديدا، في الوقت الذي تحافظ فيه توغو على استمرارية التقدم المحرز بالفعل على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر فإنها لن تدخر جهدا لضمان الوئام الاجتماعي الحقيقي لسكانها، والذي هو ضامن للتنمية الشاملة.

السيد الرئيس،

السيداتُ والسادة،

في 26 تموز/يوليه، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، تحت رعاية رئيسها، لعام 2023. في السياق نفسه، ومن أجل ضمان حصول جميع فئات السكان على الرعاية الصحية الجيدة من خلال آلية تشارك في تحمل المخاطر، اعتمدت الحكومة قانونا ينص على التأمين الصحي الشامل لتمكين أبناء توغو من أن يعيش حياة صحية ويتمتع بالرفاه طوال الوقت.

وينطبق الشيء ذاته على البرنامج الوطني للدعم الطبي والمالي للحوامل وحديثي الولادة، المعروف باسم "ويزو"، والذي بدأ رسميا في 26 آب/أغسطس 2021، ويهدف إلى المساهمة في خفض كبير في وفيات الأمهات وحديثي الولادة. وستسهم هذه التغطية الصحية في تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل من خلال توفير الرعاية المجانية قبل الولادة وللأمهات لجميع الحوامل.

وفي مجال التعليم، تجدر الإشارة إلى أنه بعد إلغاء الرسوم المدرسية في مرحلتي التعليم قبل المدرسي والابتدائي، والتوسيع التدريجي للمقاصف المدرسية لجميع التلاميذ في المدارس الابتدائية العامة، وإنشاء نظام للتغطية الاجتماعية والطبية، قررت الحكومة مؤخرا، للسنة 2021–2022، إعفاء التلاميذ في المدارس الثانوية العامة في توغو من جميع الرسوم.

وهذا الإجراء الأخير، الذي يهدف إلى تخفيف العب على الآباء وتمكينهم من الاستعداد لاستئناف الدراسة براحة البال، هو إجراء يُضاف إلى قائمة القرارات العديدة التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على أبناء توغو.

وفيما يتعلق بالكفاح من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق النساء والفتيات، فقد أحرز بلدي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار من 23 في المائة في عام 2019 إلى 35 في المائة في عام 2021. وفي ذلك السياق، انضمت توغو إلى حركة التضامن العالمية من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة والإنصاف بين الجنسين، حركة "الرجل نصير المرأة"، التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وانطلقت حملتها الوطنية رسميا في لومي في 23 تموز/يوليه.

وفي مجال الأعمال التجارية، لا تزال توغو ملتزمة بتهيئة مناخ أفضل لتطوير الشركات التوغولية وقدراتها التنافسية وجذب الاستثمارات. ولم تذهب الجهود المبذولة حتى الآن سدى، كما يتضح من تصنيف

توغو في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021، الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البلد المفضل للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020 بزيادة قدرها 85 في المائة مقارنة بعام 2019.

وتعزز النتائج التي تحققت حتى الآن طموحنا لجعل توغو مركزا صناعيا مع التركيز بقوة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتجلى ذلك في إطلاق منصة أديتيكوب الصناعية – وهي إحدى المعالم الرئيسية لسياستنا الإنمائية. ويتمثل الغرض من تلك المنطقة الصناعية الجديدة في تعويض النقص في الإيرادات المحلية بسبب تصدير المواد الخام. ولأكون أكثر تحديدا، فإنها ستنشئ سلاسل ذات قيمة مضافة عالية من خلال تعزيز الصناعة المحلية في القطاعات الصناعية الزراعية مثل القطن وفول الصويا والسمسم والبن والكاكاو والدواجن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

على مدى أكثر من 75 عاما، عملت منظمتنا بلا كلل من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال جهود الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وتقديم المساعدة الانتخابية ومراقبة العملية الانتخابية وحفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، تشهد التهديدات التي نواجهها تزايدا وتنوعا. وفي جميع أنحاء العالم، يودي التعصب الديني والتطرف بحياة العديد من الضحايا.

وتدفع أفريقيا الثمن الأبهظ. وعليه، تمس الحاجة إلى استجابة عالمية لدعم جهود البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية لمكافحة تلك الآفة التي تهدد بأن تضرب جذورها في القارة.

وتحقيقا لذلك، يجب الاجتهاد للتغلب على تحديات التمويل التي تواجهها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وحتى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والواقع أنه من غير المفهوم أن ما يقرب من 50 في المائة من التبرعات المعلنة لم يُصرف حتى الآن والبعثة تواجه قيودا على الميزانية لكفالة أن تتمكن من تقديم الدعم اللوجستي للمجموعة الخماسية.

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة،

يرتهن الرخاء العالمي بتحقيق السلام والاستقرار في المناطق المتضررة بالنزاع. ولذلك تكرر توغو النداء المشترك للدول الأعضاء في مجموعة السبع من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع أنحاء المعمورة.

وما زلت مقتنعا بأن هذه الدورة للجمعية العامة، إذا ما حشدنا جهودنا، ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز تصميم دولنا على جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا وإبداء التزامنا التام برفاه شعوبنا.

شكرا كم.

جيبوتي (انظر أيضا A/76/PV.9، المرفق الثاني)

خطاب السيد عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

أدلي به يوم الأربعاء 22 ايلول/سبتمبر 2022 في الدورة التاسعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

أود بداية أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ونؤيد الرؤية التي تبعث على الأمل التي أعربتم عنها، والتي نرى أنكم ستنفذونها خلال فترة رئاستكم.

وأتمنى لكم التوفيق وأؤكد لكم دعم بلدي الكامل.

ونشكر سلفكم، السيد فولكان بوزكير، ونهنئه على التزامه الاستثنائي خلال سنة مليئة بالتحديات والصعاب والتقلبات.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقديمه تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". ونرحب بالتحليل الثاقب الذي يتضمنه التقرير للتهديدات التي تواجه كوكب الأرض والرخاء والسلام العالمي فضلا عن التوصيات ذات الصلة للخروج من الأزمة. فالتقرير عبارة عن دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية، وسبيلا هاما للتفكير في إرساء الأساس لتجديد تعاون دولي يقوم على التضامن.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

لا تزال جائحة كوفيد-19 تخلف أثرا مدمرا على السكان، ولا سيما الفقراء والضعفاء. وقد كان لها تأثير شديد على المؤشرات الاجتماعية وألحقت الضرر بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزادت من معدلات الفقر المدقع.

ولا تزال تشكّل تهديدا للنظام الصحي في البلدان، نظرا لندرة اللقاحات والوباء المعلوماتي. ولذلك تمس حاجتنا إلى خطة تطعيم عالمية ننفذها قبل أن تتغير المتحورات الحالية وتعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن في مكافحة كوفيد-19.

وفي جيبوتي، أدركنا الخطر على الفور ونفذنا خطة لإدارة الحالة والاستجابة لها لاحتواء انتشار الفيروس بمجرد ظهور المجموعة الأولى من الحالات.

وأدى ظهور المتحورات إلى تكييف الاستراتيجية. وقد وضعنا أيضا خطة تطعيم تشمل إنشاء مراكز للتطعيم في العاصمة ومناطق أخرى في البلد وعززنا اتباع نهج مجتمعي المنحى، من خلال نشر حافلات متنقلة للتطعيم.

ووضعنا خطة استجابة اجتماعية تسعى إلى كل مما يلي.

أولا، الحفاظ على سبل كسب العيش للفئات الأشد فقرا وضعفا والذين فقدوا وظائفهم؛

ثانيا، وضع تدابير للتعافي والدعم الاجتماعي على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

ثالثا، وضع التكنولوجيا في صميم جميع الأنشطة الاجتماعية، مع السعي إلى الابتكار في أساليب العمل وبيئة العمل.

وباسم حكومة جيبوتي وشعبها، أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الدوليين الذين أمدونا باللقاحات مجانا، دعما لاستراتيجيتنا للتطعيم ضد كوفيد-19.

ونأمل أن يحدد اجتماع القمة، المقرر عقده غدا الأربعاء، بمبادرة من الرئيس جو بايدن، سبلا ملموسة للحد من انتشار الفيروس بشكل مستدام وكفالة وقف التوزيع غير المتكافئ للقاحات في جميع أنحاء العالم على وجه السرعة.

ومن الأهمية بمكان أيضا بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة التعليق المؤقت لحقوق الملكية الفكرية للتعجيل بإنتاج اللقاحات.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

نظرا للقيود المفروضة في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-19 وتعطل سلسلة الإمداد والانكماش الحاد للاقتصاد واتساع هوة العجز الحكومي والعواقب الاقتصادية المدمرة، تمس حاجتنا إلى إيجاد حلول لتحفيز التعافي من الأزمة. وفي هذا المسعى، سيكتسي الدعم القيِّم من المؤسسات المالية الدولية والبلدان الصديقة أهمية حاسمة.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

لقد أكد العديد ممن سبقني إلى الحديث في بياناتهم الشواغل والشكوك المتزايدة بشأن مستقبل كوكبنا.

ومن المفارقات أن الأزمة الصحية العالمية التي أثرت علينا لما يقرب من عامين هي فرصة فريدة قد لا تتكرر في المستقبل. فقد أبرزت الصلة الجوهرية بين صحة الإنسان والاقتصاد والبيئة.

ولا شك أن الجوانب المختلفة لتأثير كوفيد-19 تجبرنا على الاختيار ما بين الاستمرار في إلحاق الضرر بكوكبنا وبيئتنا أو اعتماد نهج جماعي يتسم بالشجاعة ويظهر التضامن. وأؤكد التضامن – التضامن مع الطبيعة والتضامن مع بيئتنا والتضامن مع شعوبنا.

وصحيح أن العالم قد واجه في عام 2020 تباطؤا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي والتجاري، وفقا لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على بعض تلك الإحصاءات.

- لقد شهد العالم انخفاضا بنسبة 42 في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانكماش بنسبة 20 في المائة في التجارة العالمية،
- فضلا عن تضاعف سعر نقل الحاويات أربع مرات.

وفيما يتعلق بالبيئة، حدث انخفاض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، مما أسهم في تباطؤ تدهور طبقة الأوزون.

وللتصدي لمخاطر الانهيار الاقتصادي، استثمرت الحكومات ما يقرب من 000 12 بليون دولار في خريف عام 2020 لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة عن كوفيد-19.

ولدينا التزام عاجل الآن أكثر من أي وقت مضى – نظرا إلى الآثار المدمرة المتعددة لتغير المناخ، مثل فترات الجفاف المطولة وزيادة الأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر والارتفاع المفرط في درجات الحرارة والفيضانات وحتى غزو الجراد، على سبيل المثال لا الحصر – بإعادة النظر في أعمالنا.

وعلى الرغم من أن اتفاق باريس كان إنجازا تاريخيا، يجب علينا أن نعترف بأن الجهود المبذولة لم ترقَ إلى الآمال في أعقاب مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، نظرا لقابليتها للتضرر من تغير المناخ، حتى تتمكن من الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات فضلا عن التمويل المناسب.

وأود أن أرحب مرة أخرى في هذا الوقت بالإعلان الذي صدر في كانون الثاني/يناير من هذا العام بتقديم 5 بلايين دولار للمساعدة في إصلاح المشاهد الطبيعية المتدهورة وتحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل العيش، كجزء من الجدار الأخضر العظيم، الذي يربط داكار بجيبوتي ويمر عبر 11 بلدا.

ويبدو أن كوفيد-19 فرصة فريدة لوضع الأساس أخيرا لمجتمعات أكثر مساواة وصديقة للبيئة. ويجب أن نبني على الزخم لاستعادة مجتمعاتنا واقتصاداتنا وإعادة تعريف تفاعلنا مع كوكبنا.

السيد الرئيس،

تظل جيبوتي ملتزمة ببناء مستقبل أفضل وسلام دائم وتكامل اقتصادي إقليمي قوي لمصلحة شعبنا. وتعرب عن استيائها لأن الجهود التي بذلناها لتطبيع العلاقات مع إريتريا لم تسفر بعد عن النتائج المرجوة. وكما أشار الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة 30 تموز/يوليه 2021، فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم كبير بشأن المسائل المعلقة، وهي النزاع الحدودي ومصير أسرى الحرب الجيبوتيين

الـــ 13. ونكرر دعوتنا إلى إريتريا للموافقة على حل هذه المسائل، من خلال الحوار الثنائي أو الوساطة أو التحكيم الدولي الملزم.

ونحث جيراننا الإريتريين كذلك على المضي قدما في تفكيك معسكر أنداعلي، كتدبير لبناء الثقة قد يساعد على إقامة علاقات أفضل بين البلدين.

وتتابع جيبوتي التطورات في إثيوبيا عن كثب. فجيبوتي تتشـــاطر علاقات تاريخية مع إثيوبيا، وقد طورتا علاقات ثنائية مثمرة في المجالات السـياسـية والاقتصـادية والثقافية. ومصـير هذه العلاقات أن تنمو وتزدهر. ونعيد تأكيد دعمنا للحل السـلمي للنزاع. ونأمل أن تصـبح إثيوبيا بلدا يعمه السـلام في المسـتقبل القريب وأن تتصالح وأن تعود إلى النمو والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالصومال، فإن جيبوتي تشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أحرزه البلد. غير أنها تتشاطر الشـواغل التي أعرب عنها أعضـاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالخلافات السـياسـية فيما بين أعضـاء الحكومة وتأثيرها السـلبي المحتمل على الجدول الزمني للانتخابات الصـومالية. إن الصـومال على مفترق طرق – فيجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يكون مسارها الإيجابي في خطر!

ونعيد تأكيد دعمنا لتسـوية عادلة ودائمة للنزاع الإسـرائيلي – الفلسـطيني وإقامة دولة مسـتقلة ذات سيادة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وندين التوسع الاستيطاني وهدم المنازل وحملات مصـادرة الممتلكات في الضـفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشـرقية، فضـلا عن أعمال العنف التي تســتهدف المدنيين الفلســطينيين. وندعو إســرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وترحب جيبوتي بتعيين المبعوث الخاص الجديد لليمن، الســيد هانس غروندبرغ، وتأمل أن يعطي تعيينه زخما جديدا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصـــل إلى حل ســـياســـي دائم، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ونحث الحوثيين على مواصـــلة الانخراط بشـــكل بناء في عملية الســـلام ونكرر إدانتنا للهجمات المتكررة على المملكة العربية السعودية.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء خطر كارثة بيئية وبحرية واقتصادية وإنسانية محتملة، تشكلها ناقلة النفط "صـافر". ومن الضـروري أن تُمنح الأمم المتحدة التراخيص اللازمة للشـروع، من دون شـروط، لفحصها وإجراء الإصلاحات المناسبة من أجل تجنب أسوأ السيناريوهات وتقليل خطر تسرب النفط في البحر الأحمر إلى أدنى حد.

شكرا لإصغائكم.

كازاخستان (انظر أيضا A/76/PV.9، المرفق الثالث)

خطاب السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان

أدلي به يوم الأربعاء 22 ايلول/سبتمبر 2022 في الدورة التاسعة للجمعية العامة

عزيزي السيد الرئيس،

عزيزي السيد الأمين العام،

السيدات والسادة

أهنئكم السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة السادسة والسبعين.

سأركز اليوم أولا وقبل كل شيء على التهديد الثلاثي الذي نواجهه معا: التعافي من كوفيد-19؛ وأزمة المناخ؛ والحالة الإنسانية في أفغانستان.

ففي العام الماضي، تضاعف انتشار جائحة كوفيد-19 من 32 مليون حالة مؤكدة إلى 225 مليون حالة مؤكدة.

ونحن ممتنون كثيرا لجميع العاملين في المجال الصحي والعلماء ومصنعي اللقاحات الذين أنتجوا في وقت قصير لافت للنظر لقاحات آمنة وفعالة.

غير أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت صعبة جدا. فقد ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا حادا، وفقد مئات الملايين من الناس سبل عيشهم. ويعيش أكثر من 130 مليون شخص الآن في الفقر المدقع. وضاعت عقود من التقدم الإنمائي.

وقد كشفت الجائحة، من نواح عديدة، عن ضعفنا وأكدت على الأهمية الحاسمة لتعددية الأطراف والتضامن الدولي. فيجب علينا أن "نعيد بناء" عالم أكثر إنصافا واستدامة وإنسانية.

ويجب أن نبدأ بالوصول الشامل والعادل إلى اللقاحات. ويجب حل هذه المسألة باعتبارها مسألة أخلاق وتضامن عالميين.

إن "فجوة اللقاحات" الجائرة "عامل مضاعف للفجوات".

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي ليس "عالميا" بسبب اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة "المطعمة" والاقتصادات الناشئة أو النامية "غير المطعمة". وستكون المحصلة النهائية هي القضاء على 4,5 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي التراكمي بحلول عام 2025.

ويجب علينا أن نزيد بشكل كبير وعاجل من فرص الوصول إلى اللقاحات على الصعيد العالمي. وقد نجحت كازاخستان في إنتاج لقاحها الخاص "كازفاك". ويجري تطوير لقاحين آخرين. ونحن على استعداد لتقاسمها ثنائيا أو في إطار مرفق كوفاكس.

وتكتسي منظمة التجارة العالمية أهمية كبيرة لضمان سلاسل إمداد للسلع الطبية الأساسية والحصول العادل على اللقاحات. وتدعو كازاخستان أعضاء منظمة التجارة العالمية، بصفتها رئيسة المؤتمر الوزاري

الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، إلى تحقيق نتيجة مجدية بشأن استجابة منظمة التجارة العالمية لجائحة كوفيد-19.

ونحتاج كذلك إلى المزيد من التعاون المركز بين الحكومات والصناعات الصيدلانية بشأن التراخيص ونقل التكنولوجيا والدعم التقني.

وفي غضون ذلك، يخضع الانتعاش الاقتصادي للعديد من "المجاهيل المعلومة" الأخرى، بما في ذلك توترات التكنولوجيا. إن سيناريو "ستار حديدي اقتصادي" تقتسم فيه تكنولوجيات وقواعد مختلفة الاقتصاد العالمي، أصبح أكثر احتمالا.

وهذا السيناريو قد يقيد بشدة الدول التي ترغب في التجارة عالميا وتؤمن الإمدادات ذات الصلة بالتكنولوجيا. وقد تضطر، حرصا منها على تجنب الانحياز إلى جانب واحد، إلى تشكيل "حركة عدم انحياز تكنولوجية" للتخفيف من المخاطر عند تقاطع التكنولوجيات والجغرافيا السياسية.

السيدات والسادة

إن مستويات ثاني أكسيد الكربون عالية على نحو قياسي. وقد أصبحت حرائق الغابات والأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف الوضع الطبيعي الجديد، مدمرة السكان ومتسببة في الكثير من المعاناة الإنسانية التي يمكن تفاديها.

إن مناخ كازاخستان، بوصفها بلدا كبيرا غير ساحلي، يحتر بأسرع من المتوسط العالمي ويهدد سكاننا واقتصادنا.

وقد ارتفع متوسط درجات الحرارة السنوية درجتين مئويتين في السنوات ال 75 الماضية مع الجفاف الخطير الذي يضرب الآن مرتين كل خمس سنوات.

وتعتزم كازاخستان تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060 استجابة لذلك. وسنطلق استراتيجية وطنية للتنمية منخفضة الكربون بحلول عام 2050 في الشهر المقبل لخفض اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على استهلاك الطاقة بنسبة 50 في المائة عن مستويات عام 2008.

وبما أن ما يقرب من 70 في المائة من توليد الكهرباء في كازاخستان يعتمد على الفحم، فإن الانتقال في مجال الطاقة يمثل تحديات كبيرة.

وسيكون الحصول على التمويل الأخضر والتكنولوجيات الخضراء أمرا حاسما لهذا التحول، ونتطلع إلى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين المقبل في غلاسكو من أجل التزام واضح بشأن هذه المسائل. وسيكون العمل المناخي الطموح بلا معنى بدون تمويل أخضر طموح.

كما أننا نولي أهمية كبيرة للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ (الصين) في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وإذ ننتقل إلى أفغانستان، فإننا نؤيد دعوة مجلس الأمن إلى إنشاء حكومة جديدة شاملة للجميع وتمثيلية، من خلال المفاوضات.

ويجب وضع نظام قائم على توافق الآراء حيث يمكن للمجموعات ذات القيم والخلفيات الإثنية والدينية والجنسانية المختلفة أن تتعايش في نفس البلد.

وبصفة عامة، تتصور كازاخستان أفغانستان دولة مستقلة حقا وذات سيادة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. ويجب على أفغانستان أن تواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية وأن تضمن خلو أراضيها من الإرهابيين والمخدرات والمتّجرين بالبشر.

ومهما كانت انتماءاتنا السياسية أو مشاعرنا الشخصية، يجب ألا نتخلى عن شعب أفغانستان الآن.

وينبغي أن تكون الحالة الإنسانية الخطيرة أولويتنا المطلقة. ويجب أن تتاح لوكالات الأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية وآمنة ودون عوائق.

وقد وفرت كازاخستان نقلا مؤقتا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من مكاتب الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن على استعداد لتوفير منصة لوجستية للمساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، فضلا عن المساهمة بحصتنا العادلة.

ويمكن للمبادرة الكازاخستانية لإنشاء مركز إقليمي تابع للأمم المتحدة في ألماتي أن تخدم هذه المهمة الحاسمة الأهمية. ونحن على استعداد للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والجيران الإقليميين والدول والمنظمات المهتمة.

ويعتمد استقرار أفغانستان في المستقبل على التنمية الاقتصادية. فأفغانستان ليست تهديدا بل هي فرصة. وإذا ما كانت أفغانستان موحدة ومستقرة، فيمكنها أن تسهم في تنمية وسط آسيا.

أصحاب السعادة،

أنتقل إلى العديد من قضايا الأمم المتحدة الهامة الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى تنشيط نزع السلاح.

ففي الشهر الماضي، في 29 آب/أغسطس، أحيينا الذكرى السنوية الثلاثين لقرار إغلاق موقع الاختبار النووي في سميبالاتينسك والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم.

وتحث كازاخستان مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول عام 2045، الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة.

وبالمثل، هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به ضد التهديدات البيولوجية الوجودية. وقد اقترحت العام الماضي إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية. هذه فكرة جريئة وطموحة، ولكننا نعتقد أنها حسنة التوقيت. والحوار المفتوح والشفاف مع جميع أصحاب المصلحة مستمر.

لقد تعرض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة لانتكاسة كبيرة.

فقد تأثرت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما مجموعه 91 بلدا، بشكل غير متناسب بهذه الجائحة نظرا لمحدودية إمكانياتها للاستجابة للصدمات وتعرضها بشدة لمواجهة أزمة مديونية.

وكازاخستان بصفتها الرئيس العالمي للبلدان النامية غير الساحلية، تناشد جميع وكالات الأمم المتحدة العمل معا لتنفيذ خريطة الطريق لعام 2024 من أجل التنفيذ السريع لبرنامج عمل فيينا.

وسيظل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعيد المنال إلى أن تكون لدى جميع البلدان القدرة المالية على الاستثمار في مستقبل مستدام وشامل للجميع. وفي هذا الصدد، ندعو على وجه التحديد جميع الشركاء الإنمائيين إلى التصدي معا لمسألة السيولة الدولية ومواطن الضعف المتعلقة بالديون.

ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 270 مليون شخص سيواجهون نقصا في الأغذية هذا العام.

وكازاخستان منتج ومصدر رئيسي للحبوب وعضو مؤسس في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي عقدت جمعيتها العمومية الرابعة الشهر الماضي في عاصمتنا.

وندعو المستثمرين الأجانب إلى الانضمام إلينا في تشكيل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا للزراعة المستدامة.

فالتنمية المستدامة لا تعتمد على النمو الاقتصادي فحسب، بل تعتمد أيضا على التنمية الاجتماعية والسياسية.

وأصبحت دولة كازاخستان، التي بلغ عمرها 30 عاما، ناضجة وبارعة بالفعل. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بدأنا ننتقل من بناء الدولة من القمة إلى القاعدة، الذي أثبت فعاليته القصوى في المرحلة المبكرة لقيام الدولة، إلى تعزيز الديمقراطية من القاعدة إلى القمة. ونهدف إلى توطيد التزامنا الديمقراطي وتعزيز مشاركة المواطنين على نطاق أوسع في الحكم.

فعلى سبيل المثال، أدخلنا الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات في المناطق الريفية للمرة الأولى. وسيضع هذا المزيد من القوة والسيطرة في أيدي أكثر من 40 في المائة من المواطنين الكازاخستانيين. وسنفعل الشيء نفسه مع رؤساء بلديات المقاطعات في عام 2024.

وتماشيا مع مفهوم الدولة التي تستمع إلى مواطنيها وتستجيب إليهم، أطلقت حكومتي منذ عام 2019 أربع مجموعات من الإصلاحات الديمقراطية الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

وعلى سبيل المثال، اقترحت مؤخرا تطبيق الحصة الحالية التي تبلغ 30 في المائة المخصصة للنساء والشباب في قوائم الأحزاب الانتخابية على التشكيل البرلماني النهائي.

ولا يوجد مجال للتهاون. فهدفنا هو زيادة تحسين كفاءة الدولة والشفافية والقدرة التنافسية للعملية السياسية. وسيكون للإصلاحات السياسية متابعة دينامية. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، صدقت كازاخستان على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يلغي عقوبة الإعدام.

وفي حزيران/يونيه، أقرت الحكومة خطة شاملة لحماية حقوق الإنسان، تضع إطارا مؤسسيا طويل الأجل.

وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين، نعمل جاهدين للقضاء على الاتجار بالبشر، الذي يتطلب تعاونا عالميا استثنائيا.

ونحن مرشحون لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2022-2024. وفي حالة انتخاب كازاخستان، فإنها ستسعى جاهدة إلى تقديم مساهمة حقيقية للمجلس.

كما نهدف إلى تعزيز "الصـــلة بين الديمقراطية والدين والتنمية " خلال المؤتمر الســـابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي سوف يعقد في نيسان/أبريل المقبل في كازاخستان.

وإذ ننتقل إلى وســط آســيا، نرى، على الرغم من التحديات التي تواجه الاســتقرار والأمن، تعزيزا تدريجيا للتعاون السياسي والاقتصادي. وتفضي ثلاث مؤتمرات قمة غير رسمية في وسط آسيا، آخرها عقد في الشهر الماضي، إلى منطقة أكثر تعاونا وقدرة على الصمود.

وتهدف سياستنا الإقليمية إلى الاستعاضة تدريجياً عن سياسات المحصلة الصفرية و "القوة تصنع الحق" و "اللعبة الكبرى" بتعاون حقيقي ومكسب كبير متمحور حول الإنسان في قلب آسيا.

وهذا يتيح فرصا لزيادة مشاركة المجتمع العالمي مع كازاخستان ووسط آسيا. ونعلق أملا كبيرا على أطر الحوار الإقليمية لمجموعة الدول الخمس "C5+" مع الجهات الفاعلة الرئيسية خارج المنطقة.

وفي هذه الشـراكات، نؤكد على التحديات المتعلقة بالمياه في وسـط آسـيا، بما في ذلك ندرة المياه وتدهور الجودة وعدم كفاءة الاستخدام. ويرتبط الأمن المائي في منطقتنا ارتباطا وثيقا بالطاقة والغذاء والبيئة.

وعلى الرغم من المصالح المتباينة للدول المشاطئة، لا تزال كازاخستان ملتزمة بإنشاء اتحاد إقليمي للمياه والطاقة الكهرومائية لتنسيق السياسات المختلفة نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

تظل كازاخسـتان، التي تقع عند ملتقى الحضـارات للمنطقة الأوروبية الآسـيوية، ملتزمة بسـياسـتها الخارجية البناءة المتوازنة. ونحن نتمتع بعلاقات جيدة مع جميع جيراننا المباشـــرين، الدول الغربية والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والشرق أوسطية.

فهذه هي روح المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وفي العام المقبل، ستستضيف كازاخســـتان، التي تترأس المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آســـيا، مؤتمر قمة للاحتفال بذكراه السنوية الثلاثين.

وعالمنا مترابط وهش على حد سواء.

وإننا بحاجة ماسـة إلى تعددية أطراف مجدية تحقق نتائج للناس وتعبر بشـكل فعال عن التضـامن العالمي.

ونحن بحاجة إلى مشـاركة أكبر بكثير وتعاون حقيقي من المنظمات والمؤسـسـات المالية الدولية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والسلطات المحلية والإقليمية، وكل ذلك في خدمة الصالح العام.

ولا شيء آخر سيؤمن مستقبلنا المشترك. ولا يمكن لأي دولة أن تنجح أو تزدهر بمفردها، فلا يوجد لقاح أو حدود لذلك.

وهذه اللحظة تمثل فرصة جماعية لتغيير العالم إلى الأفضل.

وشكرا لكم.

النرويج (انظر أيضا A/76/PV.9، المرفق الرابع)

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

أدلي به يوم الأربعاء 22 ايلول/سبتمبر 2022 في الدورة التاسعة للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

إننا نواجه ثلاث أزمات في نفس الوقت: أزمة مناخية وأزمة صحية وأزمة اقتصادية. وجميعها تستدعي استجابة منسقة. وجميعها تؤكد على سبب حاجتنا إلى التعاون الدولي.

وعلينا أن نذكر أنفسنا بقوتنا الجماعية. فقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أزمة. وذلك لأن الأزمات يمكن أن تفضي إلى زيادة الوحدة والعزم. ويجب أن نستغل الزخم الذي تولّد وأن نتخذ إجراءات.

السيد الرئيس،

نحن نعرف الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه – ولدينا خطة: فخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة هما خريطة الطريق للعالم الذي نريده.

وأود أن ابدأ بالتغير المناخي الذي نشهد آثاره بالفعل. فقط اسأل الكثير من الناس الذين شهدوا المجاعة المدمرة والفيضانات وحرائق الغابات. وسنعمل معا على الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية تمشيا مع هدف اتفاق باريس.

سيتطلب الانتقال إلى مجتمع منخفض الانبعاثات تغييرا عميقا وسيتيح ذلك أيضا فرصا للعمالة والنمو. ولضمان انتقال منصف وعادل يجب علينا أن نخفض الانبعاثات – وليس الوظائف. ويجب أن نستثمر في مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الجديدة. ويجب أن نحدّد تكلفة انبعاثات الكربون. وسوف يرقى المستثمرون والشركات إلى مستوى التحدي بمجرد وضع الحوافز المناسبة.

وقد عززت بلدان كثيرة أهدافها. ويتعين على المزيد من البلدان، ولا سيما الاقتصادات الكبيرة أن ترفع مستوى طموحها قبل مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

ونحن نقوم بدورنا في ذلك الصدد. ويتمثل هدف النرويج الجديد في خفض انبعاثاتها بنسبة 50 في المائة على الأقل – والمضي نحو نسبة 55 في المائة بحلول عام 2030.

وسنواصل أيضا الشراكة مع البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

السيد الرئيس،

للتصدي لتغير المناخ فنحن بحاجة إلى استعادة صحة المحيطات على وجه السرعة. ويمكن للمحيطات الصحية والمنتجة أن تساعدنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعلم ما يجب القيام به.

لقد قدم الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات خطة عمل طموحة. وينبغي أن يشكل ذلك الأساس للمناقشات بشأن المحيطات في المضي قدما. ويجب أن تسير الحماية الفعالة والإنتاج المستدام والرخاء المنصف جنبا إلى جنب. وبدون محيطات صحية سنواجه جميعا مستقبلا مجهولا.

وتعهد أعضاء الفريق بإدارة جميع مناطق المحيطات بشكل مستدام بحلول عام 2025. وهذا يمثل ثلث المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم. وهذا هدف جريء ولكن ما يزال طموحنا أكثر جرأة: فنحن ندعو جميع دول المحيطات والمناطق الساحلية إلى التعهد بالتزام مماثل بحلول عام 2030.

السيد الرئيس،

لقد بينت لنا جائحة كوفيد-19 مرة أخرى أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. كما أظهرت لنا ما يمكننا تحقيقه معا: اللقاحات الفعالة التي تم تطويرها في وقت قياسي. ولكن يجب علينا ألا نقف عند هذا الحد.

ويتعين علينا إصلاح وتعزيز البنية الصحية العالمية لمنع التهديدات المستقبلية والكشف عنها والتصدي لها. ونحن بحاجة إلى أن تكون منظمة الصحة العالمية ممولة تمويلا كاملا وأن تضطلع بدور مركزي وتنسيقي.

ويجب أن نستثمر في الصحة ويجب أن نبني نظما صحية وطنية قوية وأن نكفل التغطية الصحية الشاملة.

فهناك عدم مساواة شديدة في توزيع اللقاحات. حيث تمكنت بعض البلدان من تطعيم سكانها وهي في طريقها إلى الانتعاش. وبالنسبة لبلدان أخرى فإن نقص اللقاحات وضعف النظم الصحية يشكلان مشكلة خطيرة. وفي أفريقيا يحصل أقل من شخص واحد من كل 20 شخصا على التطعيم الكامل. وفي أوروبا يتلقى واحد من كل اثنين لقاحا كاملا. وهذا إجحاف واضح.

وفي بعض البلدان، يبدو أن العقلية السائدة هي أن الجائحة قد انتهت – بينما تواجه بلدان أخرى موجات هائلة من العدوى. والنتيجة هي عالم أكثر انفصالا وهو أمر غير مقبول وخطير. والحقيقة هي أن الجائحة لم تنته بعد ولن تنتهي إلا عندما يتحقق هذا في جميع أنحاء العالم. ويتعين علينا تسريع عملية التطعيم في جميع أنحاء العالم.

وتفخر النرويج بأن تشارك في رئاسة مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 التي أطلقت لتعزيز المساواة في الحصول على الاختبارات والعلاجات واللقاحات. كما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل اتحاد صناعات الورق الأوروبية وGavi جزء من الحل. فلنتفق جميعا على أن تمويل التأهب للجوائح استثمار سليم – وسوف نستفيد جميعا من العوائد.

ويتعين علينا تمويل انتعاش مستدام. ولدينا فرصة لتحقيق ذلك بشكل صحيح: يجب أن ننسق جهودنا وفقا لخريطة طريقنا- خطة عمل عام 2030. ويجب أن نستثمر في التحول الأخضر. ويجب أن نستثمر في الناس، لا سيما النساء والفتيات. ويجب أن نفي بوعد أهداف التنمية المستدامة، ألا نترك أحدا وراءنا.

ولمواجهة ذلك، يجب علينا تأمين الرفاه في المستقبل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. إن تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى نظم ضريبية عادلة وفعالة – ليس فقط لتوليد الإيرادات ولكن أيضا لبناء الثقة في الحكومة. ويعدُّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إطار جديد للإصلاح الضريبي الدولي خطوة هامة إلى الأمام.

فبدون التجارة والاستثمارات العالمية، لا يمكننا التصدي للتحديات التي نواجهها. وسيتطلب ذلك خلق فرص عمل، فضلا عن الانفتاح والتجارة القائمة على القواعد وتقليل الحواجز التجارية. فالتجارة الحرة توفر حلولا مربحة للجميع أما النزعة الحمائية فإنها لا تفعل ذلك.

السيد الرئيس،

إن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لبناء مجتمعات مزدهرة وحرة. وهو الأساس أيضا لبناء مجتمعات منصفة ومستقرة. ويتعين على كل من يؤمن بالديمقراطية أن يدافع الآن عن قيمها الأساسية.

وعلى الصعيد الشخصي، أقف هنا كرئيس للوزراء خسر الانتخابات في الأسبوع الماضي. فبعد ثماني سنوات ستتنحى حكومتي وتسلمها إلى فريق جديد. وآمل أن ينجح في دفع بلدنا إلى الأمام. إنني أذكر ذلك لأن الانتقال المنظم لا يمكن اعتباره أمرا مسلّما به. ولأن الديمقراطية الفعلية يمكن أن تساعد في الحد من انعدام الثقة داخل البلدان وفيما بينها. أي عدم الثقة الذي يشير إليه الأمين العام في "خطتنا المشتركة".

وينبغي أن يكون تدهور الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مصدر قلق لنا جميعا. إننا نشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم، في فنزويلا والفظائع والنزاع في إقليم تيجراي وتدهور الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا على سبيل المثال وليس الحصر. ونحن نعول على مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية للقيام بدور استباقي.

ونشعر بالجزع والحزن إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان. لقد شهد الأفغان تقدما كبيرا في حالة حقوق الإنسان خلال العقدين الماضيين. وتم تحسين نظم الرعاية الصحية وتلقى ملايين الأطفال التعليم. ويجب حماية هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

ويساورنا الآن قلق عميق إزاء حقوق النساء والفتيات، والأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وعرقية وجنسية وجنسانية.

ونخشى على أولئك المعرضين للخطر بسبب عملهم على النهوض بالحريات الأساسية. وسنواصل دعمهم وبقية فئات الشعب الأفغاني.

وسنحكم على حركة طالبان من خلال أفعالها وليس أقوالها. إن تشكيل الحكومة المؤقتة غير مشجع في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إن للتحديات العالمية تأثيرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

لقد ناقش مجلس الأمن مرتين هذا العام الآثار الأمنية لتغير المناخ.

ومن أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة فإن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام ونزع السلاح أمور حيوية.

ويجب علينا أن نحافظ على القواعد والهياكل التي تساعد على صون السلام فضلا عن تعزيزها.

ويجب علينا ضمان عدم عكس مسار التقدم في هذا المجال. ويجب علينا حماية وتعزيز إطار نزع السلاح النووي وعدم الانتشار – لا سيما معاهدة عدم الانتشار.

وربما يهدد التنافس بين القوى العظمى الاستقرار الاستراتيجي. ويكتسي الحوار والتعاون في هذا الصدد أهمية بالغة. إن تمديد معاهدة ستارت الجديدة خطوة تحظى بالترحيب في المضي قدما.

ويجب التمسك بالقاعدة الدولية ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويجب التصدي للتهديد المتزايد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

إن السلام الدائم عنصر هام لصون الأمن في الأجل الطويل. ونشجع خلال عملنا في مجلس الأمن الحوار والشراكات والدبلوماسية الوقائية.

وينبغي للمجلس أن يتصدى للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لكي يحافظ على أهمية دوره. ويجب عليه عدم إغفال الحالات الصعبة.

لقد كان اعتماد القرار بتمديد ولاية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا مشجعا ويبعث الأمل في إيجاد حل سياسي لهذا النزاع الطويل الأمد.

وتضطلع عمليات الأمم المتحدة للسلام بدور رئيسي في جميع أنحاء العالم. وتؤيد النرويج بقوة مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

ويشمل ذلك تقديم الدعم المالي لتعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على الاضطلاع بولايتها. ولا سيما ولايتها في مجال تسهيل العمليات السياسية وحماية المدنيين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في مسألة الأمن البحري والقرصنة. ونحن بحاجة إلى استجابة عالمية متكاملة لجعل المحيطات آمنة.

ويقع نحو 90 في المائة من حوادث القرصنة في خليج غينيا. وتسعى النرويج إلى النهوض ب هذه المسألة في مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة.

السيد الرئيس،

في الختام، أود أن أشيد بالأمين العام على التقييم الواقعي الذي يقدمه في "خطتنا المشتركة". لقد أعطينا الخيار بين الانهيار وتحقيق إنجاز. وما زلت متفائلا.

كما يجب أن نعتبر الأزمات التي نواجهها الآن دعوتنا إلى العمل. ويجب أن نركز على كل ما يمكن كسبه من العمل معا. وهناك سبيل للمضي قدما. ولقد رسمنا بالفعل مسارنا؛ فخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خارطة طريقنا. وينبغي ألا نتردد. وينبغي أن نتكاتف ونبدأ على الفور.

شكرا.